المشاركون طالبوا بإسقاط المجلس والحكومة والعودة للشرعية الدستورية

ندوة «تطورات الساحة»: الاستقالات ستكون القشة التي تقصم ظهر البعير

■ السعدون: لا بد من تكليف مؤسسة دولية لتقديم تقرير حول الأموال المنهوبة وكشف المتورطين

■ الشاهين: لسنا في بلد ديمقراطي.. والديمقراطية ليست ملعب كرة يغلق ويفتح على مزاج أي شخص

جانب من الندوة

المشاركون في الندوة (تصوير: صالح محمد)

كتب مصطفى كامل

اكد النائب المبطل اسامة الشاهين على ان ربع قرن مضى على دواوين الاثنين وما اشبه اليوم بالبارحة.

واضاف بالقول اقول لكل من ينتقد الندوات عشرة هنا وعشرة هناك وتحية لكل من حضر هنا وهناك من اجل الاصلاح و هذا الوطن.. ولنكن اكثر صراحة فاستقالة العدساني والكندري والقويعان تسعدنا كثيرا.. وكذلك لا نقلل من استقالة صفاء الهاشم وعلي الراشد ولو اختلفنا معهم حتى ان شتمونا يوما ولكن الاستقالة لها اهمية كبيرة.. وربما تكون هي القشة التي تقصم ظهر البعير».

واوضح الشاهين خلال ندوة «تطورات الساحة السياسية المحلية» بمشاركة رئيس مجلس الأمة الأسبق أحمد السعدون والنائب السابق الدكتور محمد حسن الكندري ان القضايا التي طرحها مسلم البراك يجب ان يعلم بها الشعب وان نعلم ماذا حدث عن قضية الشريط وكذلك قال النائب العام بأن هناك بيانا او تقريرا سيكون واضحا للشعب في هذه القضية.. لذلك قد طال الوقت و بدأ الجدل وهذا ما يجب ان يكون متاحا.. والأمل ان يستعجل النائب العام في ذكر الاحداث للشعب».

وتابع الشاهين: «نحن لسنا في بلد ديمقراطي.. نعم في بلد فيه مساحة من الحرية .. ورفضنا للمشاركة هو بان الديمقراطية ليست ملعب كرة يغلق ويفتح على مزاج اي شخص.. لذلك على الحكومة ان ترى الى مايجب ان تعمل به والكرة في ملعبها».

من جانبه قال رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون : يجب تكليف مؤسسة دولية لتقديم تقرير حول المعلومات المتداولة حول الأموال المنهوبة واذا كان متورطون يجب كشف اسمائهم مهما كانت مواقعهم.

وأشار السعدون إلي أن حجم الأموال المنهوبة في العالم والتي تم رصدها هي ٢٥ تريليون دولار واي تحقيق لا يكون عبر مؤسسات دولية هو عبارة عن محاولة لطمس القضية. واضاف السعدون:حتى يصل الصوت والضغط يحقق نتائجه لا بد ان يكون هناك تحرك شعبي لإسقاط المجلس والحكومة ولعودة الشرعية الدستورية مؤكدا أن تعديل الدوائر الانتخابية هي سلطة للشعب الكويتي فقط ولا يوجد سلطة فوق سلطة الشعب.

وأكد السعدون أن الشعب الكويتي قادر على ان يحدث كل التغيير المطلوب ويسقط الصوت الواحد.

وتابع السعدون: «كلفت الكويت شركة تتابع المقبور صدام لتكشف بأنه يسرق شعبه.. ولكنها عجزت عن كشف من يسرق شعبها، واي محاولة غير تكليف شركة تتابع الأموال وكيف تم جنيها او ذلك هو تستر على من سرق هذه الأموال..!! وان يتم تتبع الحسابات و كل اسم ذكر في الشريط او في مكان آخر او ارتبط بها.. ويتم عمل مؤتمر صحافي في الكويت ليعلم الشعب الكويتي مايحصل وربما يكون كل ماذكر على الساحة غير صحيح وسيكون الشعب الكويتي سعيدا بهذا الخبر ولكن يجب أن يتم بطريقة صحيحة».

وذكر أن قضية الناقلات التي شغلت الساحة في ذلك الوقت كان ما علمنا به هو 102 مليون دولار ولكن اليوم نتحدث عن 23 مليارا في حساب واحد.. نحن نحتاج الى عمل شعبي وموقف للشعب الكويتي.. القضية ليست انتخابات بل الامر يحتاج ان لا يذهب مجلس بجرة قلم حتى ان اتى الشعب بـ40 نائبا سيحدث لهم مثل ماحصل في المرة السابقة».

واستدرك السعدون: «نحن نقدر الاستقالة لبعض من قدمها باستثناء علي الراشد وصفاء الهاشم بالرغم اني لا أجد تبريرا لكل من شارك وفكرة الاصلاح من الداخل ولكن الاستقالة مقدرة».

من جانبه قال النائب السابق محمد الكندري ان حكم الدستورية في ابطال مجلس فبراير 2012 حكم باطل وتم فرض مرسوم الصوت الواحد بطريقة غير دستورية،مبينا أن شطب الاستجواب جعل مجلس الأمة صوريا وشكليا مشيرا إلي أن الاستقالات الأخيرة من مجلس الأمة هي رسالة للحكومة بان هذا المجلس لا يرتجى منه خيرا.

قال الكندري: «الحضور والتفاعل شئ ضروري للأحداث الراهنة.. قوى الفساد ترى وتقيس تجاوب الشعب على القضايا.. وبعد صدور مرسوم الصوت الواحد تبين جليا ان يكون هذا الدور في المجلس والاحداث الحالية بسبب تفرد الفرد في القرار.. ابطال مجلس فبراير 2012 لو اتى من المحكمة الدستورية فهو باطل». واضاف: «تخاذل هذا المجلس في قضية الشريط وتواطأ مع رئيس الحكومة.. والتحولات المليارية لم يتحاوب هذا المجلس معه ولم يتم التحقيق معها، كما ان شطب الاستجوابات نقطة سوداء في الحياة الديمقراطية واعضاء مجلس الأمة ليس لهم رأي وصوت بها».

ووجه الكندري: دعوة لجميع أعضاء مجلس الأمة والوزراء ان يتقدموا باستقالاتهم لتصحيح المسار انحيازا للحق وللدستور. واختتم الكندري: «الاستقالات هي رسالة الى السلطة والى الشعب وان هذا المجلس لا يمثله بشكل جيد.. واوجه دعوة الى كل عضو ووزير في هذا المجلس اقول لهم عودوا الى صفوف الشعب واختاروا الكويت».

■ الكندري: شطب الاستجواب جعل مجلس الأمة صورياً وشكلياً والاستقالات رسالة للحكومة

درءاً للتكهنات وحتى لا تستمر التساؤلات في تلك القضية دون إجابة

الشايع يسأل المبارك عن حقيقة دفع أموال للنواب

فيصل الشايع

وجه النائب فيصل الشايع سؤالا برلمانيا إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك بشأن صحة ما يثار من دفع مبالغ مالية لأعضاء في مجلس الأمة.

وجاء نص السؤال كالتالي:كثر الحديث في الآونة الأخيرة بعد مقابلة تلفزيونية في إحدى القنوات النائب عبدالله التميمي عن استلام مساعدات وأموال نقدية لتسليمها لمواطنين وجهات، مما أدى إلى وجود تساؤلات كثيرة لدى المواطنين وتداول ذلك الحديث عبر الأجهزة الإعلامية المتعددة.

وبناء عليه تقدم ثلاثة من الإخوة النواب باستجواب على اثر تلك المقابلة لتلفزيونية وما ورد فيها، ولكن نتيجة خلط مجموعة من الموضوعات بالموضوع الأساسي المتعلق بتصريحات النائب عبدالله التميمي الأمر الذي أدى إلى اتخاذ المجلس قراره برفع الاستجواب من جدول الأعمال لعدم دستوريته، ولم يستطع أحد بعد ذلك من معرفة حقيقة القضية، الأمر الذي أدى إلى طمس الحقيقة وعدم معرفة ملابساتها.

لذا ودرءا للتكهنات وحتى لا تستمر التساؤلات في تلك القضية دون إجابة ومن اجل الوصول للحقيقة ومعرفتها وبما أن السؤال هو احد الأدوات الدستورية الرقابية يرجى الإجابة على التالي:

1. هل تم أو يتم دفع مبالغ مالية «نقدية أو بشيك أو أي وسيلة أخرى» إلى أي من أعضاء المجلس؟

2. هل تم أو يتم دفع مبالغ مالية نقدا لمساعدة بعض المواطنين في حل مشاكلهم عن طريق أو من خلال أعضاء مجلس الأمة؟

في زيارة رسمية يبحث خلالها مع مجلس الأمة تعزيز العلاقات البرلمانية

رئيس لجنة الصداقة البرلمانية المنغولية - الكويتية وصل إلى الكويت

وصل رئيس لجنة الصداقة البرلمانية المنغولية - الكويتية النائب في البرلمان المنغولي سودنوم زونـدي ايروين والوفد المرافق له إلى البلاد امس في زيارة رسمية تستمر أربعه أيام يبحث خلالها مع مجلس الامة تعزيز العلاقات البرلمانية.

وقالت ادارة الاعلام في مجلس الامة في بيان صحافي ان الزيارة تاتي لتعزيز افاق التعاون المشترك بين برلماني البلدين الصديقين في العديد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك وسبل تطويرها.

واضاف البيان ان من المقرر أن يلتقي إيروين والوفد المرافق له رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم وأعضاء لجنة الصداقة البرلمانية المنغولية الكويتية اضافة الى المدير العام للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عبد الوهاب البدر.

وكان في استقبال إيروين رئيس لجنة الصداقة البرلمانية الأولى ورئيس بعثة الشرف المرافق العضو سعود نشمي الحريجي وسفير جمهورية منغوليا لدى الكويت ايخات سودنوم وعدد من كبار موظفي الأمانة العامة لمجلس الأمة.

بمايخدم هذا الملف ويعكس اهتمام البلاد به

وفد برلماني كويتي يصل جنيف للاطلاع على تجارب إنشاء هيئات مستقلة لحقوق الإنسان

■ الدويسان: الوفد سيدرس آليات عمل الهيئات المستقلة لحقوق الإنسان وفق مبادئ باريس

■ بعض أعضاء المجلس تقدموا باقتراح لتشكيل الديوان الوطني لحقوق الإنسان

جنيف - «كونا»: وصل وفد لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في مجلس الامة الى جنيف امس في زيارة تهدف الى الاطلاع على تجارب منظمات وهيئات الامم المتحدة بجنيف الخاصة بانشاء هيئات مستقلة لحقوق الانسان.

وقال رئيس الوفد النائب فيصل الدويسان في تصريح لـ«كونا» عقب وصول الوفد ان الزيارة ستشمل لقاءات مع خبراء من مفوضية الامم المتحدة لحقوق الانسان ومتخصصين في اعمال وتنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة بضمان حقوق الانسان.

وذكر ان الوفد سيدرس آليات عمل الهيئات المستقلة لحقوق الانسان وفق مبادئ باريس والتي تم توصية الكويت بتشكيل احداها اثناء الاستعراض الدوري الشامل لملفها في مجال حقوق الانسان امام الامم المتحدة عام 2010.

وقال الدويسان ان بعض اعضاء مجلس الامة تقدموا بالفعل باقتراح لتشكيل «الديوان الوطني لحقوق الانسان» انسجاما مع تلك التوصية «كما اننا ننتظر ايضا المقترح الذي سوف تتقدم به الحكومة في هذا الصدد لاختيار القانون المناسب لاطلاق عمل هذا الديوان الوطني».

واوضح ان الاعضاء يزورون جنيف للاطلاع على تجارب بعض الهيئات المستقلة وافضل السبل لانجاحها وتفعيل دورها بما يخدم ملف حقوق الانسان في دولة الكويت.

ويضم الوفد البرلماني في زيارته التي تستمر حتى التاسع من مايو الجاري كلا من النواب عواد الرويعي وفيصل الشايع وعدنان عبدالصمد اضافة الى مريم المهنا ويوسف القطان وخديجة علي خاجة من الامانة العامة لمجلس الامة.

خلاف نيابي على إجراء الانتخابات التكميلية خلال شهرين أو في دور الانعقاد القادم

كتب مصطفى كامل

اكد النائب صالح عاشور ان البلاد تعيش وضع سياسي ملئ بالتجاذبات السياسية وانه مما لا شك فيه فان الكويت مقبلة على انتخابات تكميلية الا ان الاختلاف يكون على توقيتها فاما ان تجري خلال الشهرين المقبلين او بعد دور الانعقاد الحالي

واوضح عاشور انه حتى الوقت الحالي لم يتم تحديد موعد محدد لاجراء الانتخابات التكميلية لاسيما وان البعض يدعمون اجرائها خلال فترة الشهرين من قبول الاستقالة بينما اخرين يرون من الافضل ان تؤجل الى دور الانعقاد القادم.

من جانبه ابدي النائب عادل الخرافي حزنه الشديد على استقالة النواب الخمسة مشيرا انه يقراء الوضع بتجرد شديد هو ان المجلس خسر طاقات وطنية كبيرة لها ثقل فني ومهني

وذكر ان هذه الاستقالات اثارت الكثير من الشكوك على المستوي السياسي وانه بات لازاما على نواب الامة الحاليين ان يثبتوا قدرتهم على العمل امام الشعب الكويتي

مشددا على ان الحكومة عليها الانتباة للمزيد من الازمات القادمة اذا ما صارت بنفس نهجها ونفسها الحالي وانه يتعين على السلطة التنفيذية ان تدرك الرسالة التي ارسلها النائب علي الراشد بقراره الابتعاد عن الحياة النيابية والبرلمانية

وسئل الخرافي من خلال قراءته للساحة السياسية هل يعتقد باستمرارية المجلس وتكملته مدته الدستورية فاجاب اذا صدر مرسوم انتخابات تكميلية فهذا يعني بقاء المجلس واذا لم يصدر فلا بقاء له.

اما النائب سعدون حماد فاكد ان توقعاته بان تجري الانتخابات التكميلية قبل شهر رمضان القادم لافتا الى ان المجلس سوف ينظر في جلسته القادمة الاستقالات الثلاثة فقط للنواب رياض العدساني ود. حسين قويعان ود. عبد الكريم الكندري اما بالنسبة لاستقالتي النائبين علي الراشد وصفاء الهاشم فلم تكن المدة اللائحية لهما اكتملت وبالتالي ينظران في الجلسة بعد المقبلة واوضح حماد ان الجلسة المقبلة للمجلس سوف تحسم قبول الاستقالات الثلاثة.

صندوق الزمردة الخليجي
Zumorroda GCC Fund

صندوق الزمردة الخليجي كما في 31 مارس 2014

صافي قيمة الوحدة كما في 31	0.722 دك
العائد منذ التأسيس	-27.79
العائد منذ بداية السنة	% 9.409
العائد لشهر	% 0.71
القيمة الاسمية دك	1

لمزيد من الاستفسار يرجى الاتصال على
22916701

مدير الصندوق
شرق للإستثمار
SHARQ INVESTMENT